

في الواجهة

مساعي الحظوظ المتساوية:
قانون نسبي أو القانون الناخذ

بالبجهود الجارية عن تفاهم أقرب الى الاكتفاء بقانون انتخاب يعتمد النسبية نظام اقتراع، منه الذهاب الى استحداث مجلس للشيوخ، نظراً الى خلافات متشعبة لا تقتصر على مذهب رئيسه، بل تشمل ايضاً. وخصوصاً. صلاحياته التي يقتضي أن ينص عليها الدستور وهيئة مكتبه وعدد أعضائه وطريقة انتخابه وآليته. وهي نصوص، شأن البرلمان، موزعة ما بين الدستور وقانون الانتخاب.

يبعث على هذا الخلاف عصارة التجربة اللبنانية، غير المكتملة والقصيرة العمر، التي خبرها لبنان مجلس الشيوخ، لم تدم أكثر من سنة ما بين عامي 1926 و1927 قبل إلغاء المجلس ودمج أعضائه بمجلس النواب. حينذاك أعطي مجلس الشيوخ صلاحيات تشريعية موازية لمجلس النواب نصت عليها المادة 19 من دستور 1926، والزمّت لنشر أي قانون موافقة مجلس الشيوخ عليه، وتالياً امتلاكه صلاحية وضع يده على قانون ناقشه مجلس النواب وصوّت عليه، ما يحيل دوره الإشرافي مكملاً لمجلس النواب، كون السلطة الإجرائية ملزمة إبلاغ مجلس الشيوخ القوانين التي بصادق عليها مجلس النواب كشرط مسبق لنشرها. أضف أن المادة 16 القديمة نصت على أن الهيئة المشتركة اثنتان هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

صلاحيات كهذه ترك اتفاق الطائف لمرحلة ما بعد استحداث مجلس الشيوخ تحديدها. وهو سبب كاف في ذاته لأن يجعل هذا المجلس، ما ان يباشر الخوض الجدي السياسي والمذهبي فيه - قنلة موقوتة بين الأفرقاء، كما بين السلطات الدستورية الأخرى.

على وفرة تناقض مواقف الأفرقاء من الصغ المتداول لقانون الانتخاب، ما يجعل احتمال التوافق على احدها - وبالذات القانون النسبي - يحتاج فعلاً الى معجزة، أو الى تنازل سياسي كبير يشبه المعجزة في احسن الاحوال، كالذي فعله الرئيس سعد الحريري حينما انضم الى انتخاب عون رئيساً للجمهورية. إلا أن التوافق الفعلي الوحيد القائم بين هؤلاء الآن هو على رفض الفراغ الكامل في السلطة الاشتراكية، وعدم إغلاق الابواب في وجه العودة الى قانون 2008.

المقبلة على أبواب الخريف، قبل فتح المدارس أبوابها. 3 - لأن توقيت التوافق على القانون الجديد لم يعد أقل أهمية من القانون نفسه وأحكامه، وقد أوشكت الولاية على الأقل، بواجهه السباق مع الوقت صعوبة في إيجاد المخرج الملائم للأفرقاء جميعاً للخروج من المأزق. أسقط تباين المواقف معظم الاقتراحات المتداولة، في حين ربط رئيس المجلس إقرار اقتراحه بالموافقة على تزامن تطبيق شقيه: انتخابات نيابية بست دوائر وفق التصويت النسبي، واستحداث مجلس للشيوخ وفق التصويت الاكثري.

لايام خلت قال بري إن اقتراحه يؤخذ كما هو أو يترك كما هو، رافضاً فصل أحد شقيه عن الآخر، تحت شعار تنفيذ هذا الجانب الملزم من اتفاق الطائف، مع إصراره على الاتفاق المسبق على مذهب رئيس المجلس وصلاحياته على نحو ما اقترح في المقابل، يتحدث بعض المعنيين

نحو الاكتفاء
بقانون انتخاب نسبي
دون استحداث
مجلس للشيوخ

التنام المجلس ينتظر توافقاً على القانون الجديد أو تعديل مهك القانون الناخذ (هيلم الموسوي)



وزير المال يُطلق مسار التجديد لرياض سلامة الإثنين

تفادياً لأي اشتباك مع عون»، خصوصاً أنه «يظهر مرتباً نتيجة الجو الذي ساد جلسة مجلس الوزراء التي سبقت جلسة مجلس النواب، والتي كانت مقررة للتصديق في 15 نيسان». انذاك «طرح وزراء المستقبل والقوات ومعهما الوزير مروان حمادة موضوع حاكمية مصرف لبنان، وأشادوا

بسلامة وسياسته، مؤكدين ضرورة التجديد له، في مقابل صمت وزراء التيار الوطني الحر»، فيما بلغ سلامة بعد عودته من باريس من بهمهم الأمر أنه لن يذهب الى واشنطن من دون تفويض رسمي. وبعد ورود رسائل اليه بالواسطة، مفادها التجديد له ثلاث سنوات، أي «نصف ولاية»، كان دائم القول إنه «غير مهتم، وإذا كنتم تريدون التجديد لي فليكن، وإن كنتم ترفضون فليس لدي شيء لأقوله». وتفسير المعلومات الى أن «الرئيس الحريري كان أول الداعمين لهذه الخطوة، مع موافقة كل الأفرقاء،

حديثاً، أكد أمام رئيس المجلس النيابي نبيه بري «ضرورة التجديد لسلامة قبل ذهاب الأخير الى واشنطن، خصوصاً أن هذا الاستحقاق الخطير يتعلق بالعقوبات الأميركية التي تعد لها الإدارة الأميركية الجديدة، والمسودة الخاصة بها التي يُقال إنها ستصدر عن الكونغرس عبر قانون جديد». وعلى وقع هذا الكلام، زار الوزير خليل قصر بعبداء قبل أسبوعين، مفاتحاً الرئيس ميشال عون بالموضوع، لكنه لم يلتمس تجاوباً. وقد ظهر عون وكأنه يحاول التريث بالموافقة. دفع ذلك خليل إلى مقابلة رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي لا يحتاج إلى من يشجعه على التجديد لسلامة، فأكد لوزير المال ضرورة إدراج هذا الاقتراح على جدول أعمال مجلس الوزراء. وأشادت مصادر وزارية لـ«الأخبار» إلى أن «الحريري يستعجل التجديد لسلامة ويريد باي طريقة، لكنه يرفض أن يكون هو في الواجهة

المقبلة على أبواب الخريف من العقد العادي الاول، صوّت على تمديد ولايته سنة وستة اشهر قبل 19 يوماً فقط من نهاية ولايته عامذاك. 2 - بعدما فسّر استخدام رئيس الجمهورية ميشال عون المادة 59 من الدستور بمنع انعقاد المجلس طوال شهر بأنه للحؤول أولاً دون تمديد الولاية لسنة، وقبل حينذاك منتصف نيسان، إن من غير الوارد فتح عقد استثنائي للمجلس بانقضاء العقد العادي الاول للسبب نفسه، بات توقع صدور مرسوم العقد الاستثنائي الآن واجبا لمبررين على الاقل: أولهما توافق الأفرقاء جميعاً بلا استثناء على الحاجة الى مزيد من الوقت للاتفاق يصل الى 19 حزيران، وثانيهما سحب تمديد الولاية لسنة من التداول نهائياً.

لن يعوز المجلس من العقد الاستثنائي سوى 19 يوماً فقط، هي المتبقية من ولايته القانونية لاتخاذ أحد تدبيرين لا يسعه التنصل من أي منهما: أحدهما التصويت على قانون جديد للانتخاب

الموعدة الى قانون 2008 أسهل بكثير من الذهاب الى قانون جديد. الاول خبره المحضرمون. وبينهم من عاصر نسخة 1960. والحديثو السن حتى. يلعونه في السر الآن. ويتمسكون به في العلن. أما الثاني فلا احد يعرف كيف الوصول الى التوافق عليه

نقولنا نصيف

مذ تشعب الكلام عن أن الوقت لا يزال متسعاً للتوافق على قانون جديد للانتخاب، يصل الى الربع الساعة الاخير من نهاية ولاية مجلس النواب منتصف ليل 19 حزيران، ثم كلام الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله يشجع على إهمال الوقت بعض الوقت، لم يعد من الصعوبة بمكان توقع خيارات المرحلة المقبلة. بات التعويل على الأيام الـ 28 المتبقية حتى 19 حزيران يفترض بضعة معطيات منها:

1 - لا عجلة في التنام الهيئة العامة لمجلس النواب الإثنين المقبل (15 ايار)، وهو الموعد الذي حدده لها رئيسه نبيه بري بالتزامن مع تأجيل انعقاد البرلمان شهراً في 12 نيسان الماضي. وفي ضوء ما يلوح اليه بري، فإن جلسة نيابية مقبلة من الآن الى 31 ايار يتعين عليها أولاً التصويت على قانون جديد للانتخاب. سَخِبَ من التداول اقتراح القانون المعجل المكرر بالتمديد للمجلس لسنة المدرج في جلسة في 13 نيسان، وبات يقول إنه أصبح من الماضي. بذلك فإن احتمال نصاب أي جلسة عامة مقبلة أصبح معلقاً على التفاهم المسبق على جدول أعمالها، وتحديداً على البند الرئيسي والاول، وهو القانون الجديد للانتخاب. مع ذلك، لا يستبعد البعض انعقاد المجلس في 22 ايار قبل الوصول الى نهاية العقد العادي الاول في 31 ايار متى أنجز الاتفاق على القانون الجديد. وقد لا يكون مستغرباً تعويل المجلس على الربع الساعة الأخير. في 31 ايار

تقرير

ميسم رزق

تنتهي في تموز 2017 ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. ويبدو أن مسار التجديد له قد بدأ، إذ علمت «الأخبار» أن وزير المال علي حسن خليل سيتقدم نهار الإثنين باقتراح التجديد لسلامة. وطوال الأسابيع الماضية، مارس مؤيدو التجديد لسلامة ضغوطاً تهويلية كبيرة، على قاعدة أن سلامة هو «الوحيد القادر على تمرير المرحلة الصعبة التي يمر بها لبنان، نقدياً ومالياً واقتصادياً». وبني رعاية التجديد «تهويلهم» على المعلومات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة الأميركية في صدد فرض عقوبات جديدة على لبنان، وأن مواجهة هذا التحدي بحاجة إلى سلامة شخصياً، «كونه بنى النظام القائم حالياً، ويعرف مفاصله ونقاط ضعفه جيداً».

وفي المعلومات أن النائب ياسين جابر، العائد من الولايات المتحدة الأميركية

الوطني الحر والقوات «هو نفسه بأدق التفاصيل في قضية قانون الانتخاب».

ويطبق نائب القوات ما قاله النائب وليد جنبلاط في مقابلاته مع «الأخبار» (العدد 3170) بأن «الدور المطلوب من عدوان، في ظل التلاقي بين القوات والتيار الوطني الحر، محاولة إقناع التيار بأفكار جديدة». على الرغم من أن الدور الذي يلعبه عدوان «استفز» قيادة التيار، بحسب معلومات «الأخبار»، إلا أنه تابع تحركاته في اليومين الماضيين، وأخراها كان أول من أمس مع باسيل. أبلغ عدوان عدداً من القوى السياسية، ومن بينها حركة أمل، تفاؤله.

واتصل به بري شاكرًا إياه على مسعاه، إلا أن رئيس المجلس كان في قرارة نفسه غير مُقتنع بالتوصل إلى نتيجة إيجابية. وقال بري لـ«الأخبار»: «لا نزال في مرحلة المرواحة. لو كان هناك خرق جدي وأجواء إيجابية لكننا علمنا بذلك». وعن النقاش في النسبية ومجلس الشيوخ، أشار بري إلى أنه «لم يصل إلى نتيجة بعد. نسمع أن الجميع بات يؤيد هذا الطرح، لكننا لم نر أي ترجمة فعلية لهذا الكلام». كذلك فإن بري يؤكد تمسكه بـ«إسناد رئاسة مجلس الشيوخ إلى الطائفة الدرزية. هذا أمر لا مجال للبحث به». رئيس المجلس النيابي سينتظر حتى الإثنين، «إذا لم يحصل أي تقدم فستؤجل جلسة التمديد وأسحب مشروع من التداول. قدّمت كل ما أستطيع تقديمه، وعلى الجميع أن يدرك أن المخاطر ستكون كبيرة جداً على البلد». وعن عدم ممانعة التيار الوطني الحر فتح دورة استثنائية قال: «هذا أمر جيد، لكن عقد جلسات من دون أن يكون هناك قانون لمناقشته لا يعني أي شيء، وقد يعود قانون الستين الى التداول». ورأى بري أن «انتهاء الدورة الاستثنائية من دون التوصل إلى اتفاق، تكون حينها قد دخلنا في الفراغ».

الحديث عن القانون حضر في استقبالات الرئيس ميشال عون، فقال إنه «يجب أن يُعتبر عن إرادة اللبنانيين ويعكس تمثيلهم الحقيقي ضمناً للوحدة». ورأى أن «الانتخابات تعطينا الحق في إدارة شؤون البلاد، إلا أنها لا تعطينا الحق في حرمان الناس حقوقها، فالكيدية والانتقام في السياسة علينا التخلص منهما».

من جهة أخرى، وبعد توجيه السعودية الدعوة إلى الحريري للمشاركة في القمة العربية - الإسلامية. الأميركية في الرياض في 21 أيار واستثناء رئاسة الجمهورية من الدعوة، نفت قناة «أو تي في» وجود أي خلاف بين بعبداء والسراي، وأن «التنسيق قائم بدليل مرافقة وزير الخارجية لرئيس الحكومة في الزيارة». وفي الإطار عينه، قالت مصادر سياسية رفيعة المستوى لـ«الأخبار» إن ثمة اتفاقاً بين رئيسي الجمهورية والحكومة على أن يمثل الأخير لبنان في القمة، تفادياً لأي إحراج يمكن أن ينشأ، لأن رئيس الجمهورية سيعترض على أي مقرر للقمة أو بيان يصدر عنها يتضمن إدانة لحزب الله.